

التفكير طويل الأجل في أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا

تقييم الأثر الاقتصادي للاجئين السوريين ومدى امكانية التخطيط
للمستقبل

المجلس العالمي للاجئين والهجرة

سبتمبر 2021



شكر وتقدير

:المؤلفون

Cathrine Brun
M. Murat Erdođan
Ali Fakih
Belal Fallah
Elizabeth Ferris
Mohammad Hammoud
Rasha Istaiteyeh
Kemal Kirisci
Yusuf Mansur
Diana Rayes
Maha Shuayb
Gokce Uysal

هذا ملخص البحث الذي أعده المؤلفون أعلاه كجزء من مشروع اللاجئين السوريين في الأردن والمنطقة التابع للمجلس العالمي للاجئين والهجرة بدعم من المركز الدولي لأبحاث التنمية

حقوق النشر © لعام 2021 من قبل المجلس العالمي للاجئين والهجرة

توفر منشورات المجلس العالمي للهجرة واللاجئين معلومات لدعم عمل المجلس ، ولكنها لا تعكس بالضرورة آراء المجلس نفسه

هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي - غير تجاري - لا توجد مشتقات. لعرض هذا الترخيص ، قم بزيارة المشاع الإبداعي. لإعادة الاستخدام أو التوزيع ، يرجى تضمين إشعار حقوق النشر هذا



World Refugee & Migration Council

44 Eccles Street #200
Ottawa, Ontario, Canada K1R 6S4
www.wrmcouncil.org

Cuso International. يتم دعم المجلس العالمي للاجئين والهجرة من خلال شراكة مع

في عام 2019 ، أصدر المجلس العالمي للاجئين نداء للعمل ، مقترحاً طرقاً ملموسة لتغيير نظام اللاجئين الدولي الذي يعاني من خلل متزايد. وعلى وجه الخصوص ، أقر التقرير بعدم كفاية تدابير تقاسم المسؤولية الحالية وحث على حشد الدعم غير التقليدي للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين ، وذلك من خلال التجارة والمؤسسات المالية الدولية. ومنذ ذلك الحين، خلفت جانحة كوفيد-19 وراءها بطبيعة الحال صعوبات اقتصادية غير مسبوقه للبلدان المضيفة، كما هو مفصل في البحث الذي تم إجراؤه في عام 2020 حول تأثير كوفيد-19 على اللاجئين السوريين في الأردن.

الذي تم اعادة تسميته إلى المجلس العالمي) ، كلف المجلس المعاد تسميته IDRC ويدعم من المركز الكندي لأبحاث التنمية الدولية (، بإجراء بحثاً عن الأردن ولبنان وتركيا لتقييم الحلول البديلة للاجئين السوريين على المديين المتوسط WRCM للاجئين والهجرة (والبعيد وللحكومات الثلاثة أيضاً التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين. وكانت الأسئلة البحثية الرئيسية للدراسة تدور حول:

- كيف يمكن دعم حكومات الأردن ولبنان وتركيا لمواصلة استضافتهم للاجئين السوريين؟ ما هي الوسائل الإضافية التي يمكن حشدها -بخلاف الدعم الإنساني- في ضوء الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على الحكومات المضيفة؟
- كيف سيؤثر كوفيد-19 على اللاجئين والحكومات والمجتمعات المضيفة والظروف في سوريا من تأثيرات طويلة المدى محتملة على اللاجئين السوريين في المنطقة؟
- ما هي البدائل الواقعية للاجئين السوريين والحكومات المضيفة على المدى المتوسط والبعيد؟

إن كل دولة من البلدان الثلاثة المستضيفة للاجئين والتي يعتبرها البنك الدولي جميعاً بلداناً ذات دخل قومي متوسط مرتفع، والتي تتمتع بسياقها السياسي والاقتصادي الخاص بها، قد عانت اقتصادياً مثل جميع البلدان في العالم بسبب وباء كوفيد-19 والتدابير المتخذة للحد من انتشاره.

ولقد كشف الوباء عن مشاكل إدارية متزايدة في تركيا والتي انعكست في على تدهور الاقتصاد ، مما أدى إلى تعقيد إدماج اللاجئين السوريين في الاقتصاد والمجتمع التركي. بينما من الناحية السياسية ، فإن الأردن يعتبر مملكة تتمتع بديمقراطية فاعلة وقد عانت أيضاً اقتصادياً نتيجة لفيروس كوفيد-19 ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي في لبنان والمستويات العالية من الفساد جعلتها وصف لبنان بشكل متزايد بأنها دولة غير ناجحة. ونتيجة لذلك، كان لبنان الأكثر تضرراً هشة بشكل خاص ، مما أدى إلى توصيف من الدول الثلاثة: المعاناة من الأزمات المتفاقمة للتراجع الاقتصادي مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% على مدار عام ، وانخفاض قيمة العملة وعدم الاستقرار السياسي وانفجار المرفأ المدمر في أغسطس 2020. كما شهدت تركيا أيضاً تراجعاً اقتصادياً ، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ذروة بلغت حوالي 13000 دولار أمريكي في عام 2013 إلى ما يزيد قليلاً عن 8600 دولار أمريكي في عام 2019 وارتفعت معدلات التضخم إلى أكثر من 15% في عام 2021.

بدأت الحكومات الثلاثة في استقبال اللاجئين السوريين بعد وقت قصير من اندلاع الثورة في آذار 2011. وفي البلدان الثلاثة ، أفضت السياسات الأولية للترحيب بالترحيب والضيافة المجال لإغلاق الحدود (مع استثناءات عرضية للحالات الطبية أفسحت العاجلة وغيرها). بينما سارعت الأردن وتركيا إلى فتح مخيمات للاجئين السوريين الوافدين ، طبق لبنان "سياسة عدم إنشاء مخيمات" منذ البداية. وفي الوقت الحالي تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين في البلدان الثلاثة خارج المخيمات ، وغالباً ما يتمركزون على هوامش المناطق الحضرية الكبيرة.

مصادقة تركيا على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ، إلا أنها تحافظ على القيود الجغرافية ولا تعتبر السوريين على الرغم من تصديق لاجئين ؛ بل وفرت لهم حماية مؤقتة. لم يصدّق يصادق الأردن ولا لبنان على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ويعتبر كلا البلدين اللاجئين "ضيوفاً مؤقتين. في الواقع يتمتع 20% فقط من اللاجئين السوريين في لبنان بوضع قانوني . وفي البلدان الثلاثة ، توجد فجوة كبيرة بين عدد اللاجئين المسجلين وإجمالي عدد السوريين في البلاد. تقدر تركيا أنه بالإضافة إلى 3.7 مليون لاجئ سوري مسجل في البلاد، فإن هناك هناك 320000 لاجئ غير سوري وأكثر من مليون مهاجر غير نظامي. يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في كل من الأردن ولبنان حوالي نصف العدد الإجمالي المقدر للاجئين في هذه البلاد.

وفي البلدان الثلاثة ، تمكنت أقلية صغيرة فقط من اللاجئين السوريين من الحصول على تصاريح عمل تمكنهم من العمل في القطاع الرسمي. تعمل الغالبية العظمى من اللاجئين في القطاع غير الرسمي ، مع انعدام الأمن والضعف المرتبطين بالقطاع غير الرسمي. وفي البلدان الثلاثة، بعض المهن محظورة على اللاجئين السوريين. في لبنان والأردن على وجه الخصوص ، يعيش اللاجئون إلى حد كبير على المساعدات الدولية. أما في تركيا ، يتمتع جميع اللاجئين السوريين المسجلين وغيرهم من اللاجئين بإمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

تلقت البلدان الثلاثة مساعدات دولية كبيرة: بشكل أساسي من خلال النداءات الموحدة للأمم المتحدة في لبنان والأردن ، وفي تركيا في المقام الأول من خلال الاتحاد الأوروبي ، وذلك وفقاً لبيان الاتحاد الأوروبي وتركيا لعام 2016.

يتواجد اللاجئون السوريون في هذه البلدان الثلاثة منذ عشر سنوات ، وقد وصل معظمهم قبل عام 2015. وفي البلدان الثلاثة ، تأكلت ردود الفعل الأولية العامة للتعاطف والضيافة ، مع تزايد عدد المواطنين الذين أعربوا عن استيائهم من استمرار وجود في ارتفاع معدلات البطالة والمشاكل الاقتصادية الوطنية الأخرى في كل بلد. ومع ذلك ، اللاجئين. وقد تم إلقاء اللوم على اللاجئين الإقتصاديات وجدت الدراسات الثلاث في هذا التقرير أنه لم يكن للاجئين في أي من البلدان تأثير سلبي كبير على الإقتصادات الوطنية ، سواء تم قياسه من خلال البطالة أو الأجور أو النمو الاقتصادي.

في البلدان الثلاثة جميعها ، أصرت الحكومات المضيفة منذ البداية على أن وجود اللاجئين السوريين هو ظاهرة مؤقتة وأنهم سيعودون إلى بلادهم عاجلاً أم آجلاً. ومع ذلك ، وبرغم الضغط المتزايد من الدول المضيفة على اللاجئين ، فإن التوظيف المستمر لسلطة نظام الأسد في سوريا والتهجير الداخلي لما يقرب من 7 ملايين سوري داخل البلاد واستمرار سياسات الإرهاب والإجبار ، تجعل من غير المحتمل عودة معظم اللاجئين السوريين في المستقبل القريب. كما أنه من غير المحتمل إعادة توطين العديد من اللاجئين السوريين في بلدان ثالثة أخرى . الحقيقة هي أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين سيبقون حيث هم الآن. في حين أنه قد يكون من الصعب على الحكومات المضيفة الاعتراف بذلك سياسياً ، إلا أنه من الأفضل لهم تطوير سياسات تمكن اللاجئين من الاندماج في الحياة الوطنية للبلد المضيف، بما في ذلك القوى العاملة.

تقترح الأوراق البحثية الثلاثة التي تم التكليف بها لهذا المشروع طرقاً لتحقيق ذلك: طرق يمكن من خلالها دمج اللاجئين السوريين بشكل أكثر فعالية في الحياة الاقتصادية الوطنية للبلد المضيف ويمكن للمجتمعات الدولية زيادة دعم الحكومات المضيفة للاجئين ، و ذلك من خلال استخدام التجارة و سياسة سياسات القروض. لكن الحاجة الأساسية هي تغيير السرد للانتقال من اعتبار اللاجئين عبئاً على البلدان المضيفة إلى رؤيتهم كمراسل بشري يمكن إستخدامه في تلبية أولويات التنمية في البلدان المضيفة.

نزح أكثر من نصف سكان سوريا قبل الحرب: ما يقرب من 7 ملايين لاجئ داخل البلاد و 6.7 مليون يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة. لا تتحمل أي دولة مستضيفة للاجئين المسؤولية عن الصراع الذي يحدث في سوريا. ومع ذلك، يتوقع المجتمع الدولي أن تتحمل الدول المجاورة جغرافياً مسؤولية حماية ومساعدة الملايين الذين سعوا للحصول على الأمان داخل حدودهم لأكثر من عشر سنوات. تم إنشاء النظام الدولي للاجئين قبل 70 عامًا على أساس أن الاستجابة للاجئين هي مسؤولية مشتركة. لقد حان الوقت لأن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير إضافية لدعم حكومات الخطوط الأمامية التي تستضيف اللاجئين ، لا سيما في ضوء حقيقة أن وجودهم ليس ظاهرة مؤقتة.

جميع التقارير الكاملة متاحة للأردن [رابط] ولبنان [الرابط هنا] وتركيا [الرابط هنا]. تهدف الملخصات القصيرة للأوراق البحثية التالية إلى إثارة اهتمامك بمعرفة لمعرفة المزيد.

الأردن

كعدم للأردن كدولة مضيضة للاجئين، يقوم الباحثون الإقتصاديون رشا استيتية وبلال فيما يخص تجاوز مجرد المساعدات الإنسانية فلاح ويوسف منصور بتحليل تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني ويقترحون طرقاً غير تقليدية للمساعدات الإنسانية يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها للحكومة الأردنية. يستضيف الأردن الآن ما يقدر بنحو 1.3 مليون لاجئ سوري ، معظمهم غير مسجلين رسمياً ويعيش حوالي 125 ألف منهم فقط في المخيمات. يعمل اللاجئون الذين جاء معظمهم من المناطق الريفية في سوريا بشكل أساسي في القطاع غير الرسمي. في حين أن هناك إمكانيات أمام اللاجئين السوريين للحصول على تصاريح عمل وذلك بموجب أحكام ميثاق الأردن، إلا أن عدداً قليلاً نسبياً من اللاجئين السوريين (170 ألفاً في عام 2019) فعلوا ذلك بسبب ارتفاع التكاليف البيروقراطية المرتبطة بتصاريح العمل . أيضاً فقد وجدت اللجان السورية صعوبة خاصة في الحصول على تصاريح عمل ، حيث تم إصدار 8000 تصريح عمل فقط اعتباراً من كانون الثاني 2020. و بينما بلغ معدل البطالة بين اللاجئين السوريين 32 في المائة ، فإن معدل البطالة بين اللجان هو 45 في المائة. أما قبل وباء كوفيد-19، كانت معدلات البطالة في الأردن حوالي 18.5 في المئة.

يميل اللاجئون السوريون إلى أن يكونوا أكثر فقراً من نظرائهم الأردنيين؛ حيث إنه في عام، 2019 بلغ معدل الفقر بين اللاجئين منهم يعتمدون على المساعدات النقدية وثلثا اللاجئين مدينين. بينما هناك 125 ألف لاجئ %؛ حيث أن 90% السوريين 78 سوري مسجلين في المدارس الأردنية، لم يلتحق سوى 40 ألف لاجئ بالمدرسة وكانت معدلات التسرب من المدارس مرتفعة (26 في المائة لمن تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة). ونظراً لأن الأردن ليس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ، فإن السوريين غير معترف بهم قانونياً كلاجئين على الرغم من أنه يمكنهم التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على بطاقة هوية من وزارة الداخلية تعمل بمثابة تصريح إقامة لهم وتمكنهم من الحصول على الرعاية الصحية.

تم إلقاء اللوم على اللاجئين السوريين بسبب الأداء الاقتصادي السيئ للاقتصاد الأردني ولكن هذا البحث يظهر أن اللاجئين لم يكونوا حيث بدأ هذا التوجه قبل وصول اللاجئين السوريين ولم يجد السبب الجذري للمشاكل. بينما شهد الأردن ارتفاعاً في معدل البطالة ، الباحثون أي آثار سلبية للاجئين السوريين على سوق العمل من حيث الأجور أو ساعات العمل أو معدلات البطالة. في الوقت نفسه ، تكبدت الحكومة الأردنية تكاليف باهظة في تقديم الخدمات للاجئين السوريين ؛ وقد تم تعويض هذه التكاليف جزئياً على الأقل من خلال مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي. وبالفعل ، فإن 47 في المائة من المساعدات الدولية في الفترة ما بين عامي (2012-2019) كانت مخصصة للاجئين. وفي السنوات الثلاث التي سبقت وصول اللاجئين ، شكلت المساعدات الدولية 13 في المائة فقط من النفقات الحكومية ؛ وفي الفترة ما بين (2013-2019) ، شكلت 30 في المائة من المساعدات. وفي حال توقف المساعدات الدولية ، ستواجه الحكومة مصاعب مالية كبيرة.

وكما تمت مناقشته تم ايضاحه في التقرير السابق الخاص بالمجلس العالمي للاجئين والهجرة ، كان لـ لوباء كوفيد-19 والتدابير المتخذة للسيطرة على انتشار الفيروس تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الأردني. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت معدلات البطالة الإجمالية (من 18.5 في المائة في عام 2019 إلى 24.7 في المائة في نهاية عام 2020) وزادت معدلات الفقر. ومع ذلك ، يشير الباحثون إلى أن معدلات الفقر بين الأردنيين ارتفعت أكثر من معدلات الفقر بين اللاجئين السوريين ، مما يعكس حقيقة أن اللاجئين استمروا في تلقي المساعدات الدولية.

نظر الباحثون في التقدير الحالي إلى سيناريوهات بديلة طويلة الأجل للاجئين السوريين في الأردن وإستنتجوا إلى أنه من غير المرجح أن يعود معظم اللاجئين إلى سوريا في المستقبل المنظور نظراً للصراع المستمر في معظم المدن السورية والنظام القمعي ، فضلاً عن العنف والتجنيد والإبتزاز في معظم المناطق السورية.

أما عن إعادة التوطين في بلدان أخرى ، و إن بدأت الولايات المتحدة مرة أخرى في إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين ، فإنه من غير المرجح أن توفر حلاً للعديد من اللاجئين. الحقيقة هي أن معظم اللاجئين السوريين سيبقون في الأردن على المدى المتوسط والبعيد. على الرغم من أن استطلاعات الرأي العام تظهر التعاطف مع اللاجئين ، إلا أن الغالبية العظمى تعتقد أن هناك الكثير من اللاجئين في البلاد.

لكن هناك طرق ممكنة لتحسين الوضع الحالي. على سبيل المثال، يمكن تحويل مخيمات اللاجئين إلى مناطق اقتصادية خاصة ويمكن عملية الاعتراف والمصادقة للشهادات التعليمية دعم اللاجئين لتطوير المزيد من المشاريع الصغيرة و اتخاذ تدابير لتحسين للاجئين السوريين ، والتي عادة تستغرق وقتاً طويلاً.

(للتنازل عن إلتزامات WTO للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (WRMC) أيد الباحثون دعوة المجلس العالمي للاجئين) الأردن بموجب المادة التاسعة من بند التمكين للبلدان النامية للسماح بامتيازات تجارية للبلدان المضيفة للاجئين / المهاجرين. علاوة (لأعضاء منظمة التجارة العالمية WRMC على ذلك، يجب على الحكومة الأردنية أيضاً دعم دعوة المجلس العالمي للاجئين) الإلتزامات المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين ضمن في نطاق نظام الأفضليات الفرديين للحصول على إعفاء من الواجبات العام، بما في ذلك معايير التأهيل المناسبة لدعم البلدان المضيفة للاجئين. سيكون هذا مماثلاً للمعاملة فيما يتعلق بمؤهلات قواعد المنشأ التي تلقاها الأردن من الاتحاد الأوروبي في اتفاقية الأردن وسيفتح أسواقاً عالمية أمام الصادرات الأردنية. أخيراً، نظراً لمستوى الديون الحالية للاقتصاد الأردني، يجب على الأردن دعم توصية المجلس العالمي للاجئين بدعوة صندوق النقد الدولي إلى تسهيل عملية الحصول على قروضاً طويلة الأجل بشروط ميسرة للغاية للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويمكن لوزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي الأردنية، جنباً إلى جنب مع البنك المركزي الأردني (المفاوضون الثلاثة الرئيسيون مع صندوق النقد الدولي)، التفاوض مع صندوق النقد الدولي على قروض طويلة الأجل للحصول على الإعفاء المطلوب بأسعار تفضيلية.

لبنان

فيما يخص التأثير الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان: ماذا يعني ذلك للسياسات الحالية؟ يقدم الباحثون كاثرين برون وعلى فقيه ومها شعيب ومحمد حمود من مركز الدراسات اللبنانية لمححة عامة عن تأثير أزمة اللاجئين والسياسات المتعلقة بالوضع الاقتصادي في لبنان، ويقترحون حلولاً بديلة يمكن أن تدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في سياق أزمة حوكمة حادة. ويجمع ويقدم الباحثون تحليلاً للاقتصاد الكلي للأثر الزمني لاستضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم لكل فرد على جوانب مختلفة من الاقتصاد اللبناني وتحليل السياسات للسياسات حول الخطاب السياسي المتعلق بهذه القضية والمشاورات مع الخبراء الرئيسيين والمؤثرين في السياسة. ويشرح الباحثون حالة الاقتصاد اللبناني في فترة ما بعد الحرب الأهلية، متبوعاً بتأثير وصول اللاجئين السوريين على بلد متنازع عليه اقتصادياً وسياسياً وتأثير ذلك على بلد أذهلته الآثار المستمرة للوباء العالمي.

إن لبنان الذي إستضاف ما يقدر بنحو 1.5 مليون لاجئ سوري ، قد تبني العديد من السياسات الإقتصادية في العقد الماضي في مقاومة الإندماج الكامل للوافدين السوريين ، وذلك من خلال عدم تمكينهم من الحصول على تعليم جيد أو سكن أو عمل رسمي أوالتمتع بوضع قانوني. ومع التقارير الأخيرة التي تظهر ارتفاعاً حاداً في الفقر المدقع بين السكان اللبنانيين واللاجئين على حد سواء ، يجادل الباحثون بأن هذه السياسات لها عواقب اقتصادية سلبية على كلا المجتمعين. وأن إلقاء اللوم على اللاجئين في الأزمة الاقتصادية المزمنة في لبنان يضر أكثر مما ينفع - مما أدى إلى توتر العلاقات بين المجتمعين السوري واللبناني على المستوى المحلي- مما أدى ذلك إلى زيادة تعرض اللاجئين في لبنان لخطر متزايد ويجعلهم بحاجة إلى حماية و إلى الإعتماد المفرط على دعم منظمات الإغاثة الدولية للاقتصاد اللبناني.

يقدم الباحثون لمحة عامة عن المؤشرات الاقتصادية من عام 1990 إلى 2010 ، والتي تفيد بأنه بأن الإقتصاد اللبناني كان في حالة سينة حتى قبل وصول اللاجئين السوريين إلى لبنان وإن الفساد وسوء إدارة الموارد العامة في العديد من القطاعات مثل الكهرباء كانت السبب الرئيسي لفشل النظام الإقتصادي في لبنان. و من خلال تحليل شامل للاقتصاد الكلي ، خلص الباحثون إلى أن وصول اللاجئين السوريين لم يضيف ضغوطاً على الإقتصاد اللبناني ولم يرفع معدلات البطالة ولم يقلل من فرص سوق العمل ، كما زعم صناعات السياسات في لبنان. وبالعكس ذلك، ساهم هولاء السكان في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد ، لا سيما بسبب استمرار التمويل من مجموعات المساعدة الدولية ، مما ساهم بدوره في تأخير الإنهيار الاقتصادي الوشيك في لبنان.

ويقدم في النهاية يقدم الباحثون سلسلة من التوصيات إلى المجتمع الدولي ومجموعات الإغاثة على وجه الخصوص بضرورة وضع شروط لتقديم المساعدة وتهينة الظروف للفئات الأكثر ضعفاً من أجل تحويل الخطاب بشأن اللاجئين من السلبية إلى الإيجابية. ويؤكدون لواقعي السياسات اللبنانيين على أهمية الاعتراف بدور اللاجئين السوريين في الإقتصاد اللبناني وكذلك استهداف المبادرات على المستوى المحلي عند دمج اللاجئين في قطاعات العمل المختلفة ، وذلك من خلال القطاعات الزراعية والصناعية في المناطق الريفية من البلاد. كما أنهم يشجعون على دمج ومشاركة كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين من أجل تحسين التماسك الاجتماعي وخلق سبل جديدة للتنمية. وأخيراً، يؤكد الباحثون على إلى الحاجة إلى تطبيق نهج إنمائي مستدام محوره الإنسان، يتضمن تعزيز الأفاق الاقتصادية لكل من اللاجئين في لبنان والسكان اللبنانيين والابتعاد عن السياسات والخطابات الأمنية أو الإقصائية التي تستخدمها الحكومة اللبنانية ووسائل الإعلام. و في سياق الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان، يوضح الباحثون ضرورة تغيير السياسات الحالية لمعالجة حدة الفقر بين اللاجئين السوريين وأفراد المجتمع اللبناني المضيف.

تركيا

فيما يتعلق بتحسين دمج اللاجئين السوريين في الإقتصاد التركي: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد؟ يقدم الباحثون مراد (نظرة عامة شاملة عن الأثر IGAM في تركيا (أكاديمية أردوغان وكمال كريشي وجوكجه اويصال من مركز أبحاث اللجوء والهجرة الاقتصادية لوصول أكثر من 3.7 مليون لاجئ سوري - مما أدى بدوره إلى جعل تركيا في دور غير مسبوق كمضيفة لأكثر عدد من اللاجئين في العالم على الإقتصاد المحلي. باستخدام التقارير ومصادر البيانات الأولية والثانوية ، وذلك من وكذلك خلال البيانات الحديثة التي صدرت من عن المؤسسات التركية والمقابلات مع المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني ، تبدأ التقارير بنظرة عامة موجزة عن الوضع الحالي للاجئين السوريين في تركيا وبيئة الإقتصاد الكلي للاقتصاد التركي الذي وجدوا فيه أنفسهم . يستعرض القسم الثاني من التقرير سياسات الحكومة تجاه اللاجئين فيما يتعلق بوضعهم القانوني والوصول إلى الخدمات العامة أما القسم الثالث فيحلل تأثير برامج .وسوق العمل، ثم يناقش تطور الرأي العام تجاه اللاجئين وتأثير اللاجئين على الإقتصاد التركي

المساعدات الدولية على قدرة الحكومة التركية واستعدادها لدعم اللاجئين مع إيلاء اهتمام خاص لتوسيع مشاركتهم في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي. يقيّم القسم الأخير الآفاق طويلة الأجل للاجئين السوريين في تركيا ويقدم توصيات سياسية للمجتمع الدولي حتى تتمكن تركيا من مواصلة دورها في استضافة اللاجئين وتحسين اندماجهم.

خلال العقد الماضي ، استضافت تركيا أكثر من 5 ملايين سوري بالإضافة إلى غيرهم من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين - أكثر من 5 في المائة من إجمالي سكان تركيا. وأشار الباحثون إلى أن عدد اللاجئين الذين قدموا إلى تركيا خلال فترة زمنية قصيرة جداً مرتفع جداً (أعلى نسبياً من عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا في عامي 2015-2016) وأن هذا يفرض ضغطاً كبيراً على توفير الخدمات العامة وأسواق العمل المحلية. منذ عام 2013 ، شهدت تركيا انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - من حوالي 13000 دولار أمريكي إلى ما يزيد قليلاً عن 8600 دولار أمريكي في عام 2019. وبلغت معدلات البطالة 13.7 بالمائة في عام 2019. واتسعت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى التوسع في الإقراض وارتفاع معدلات التضخم خلال العقد الماضي.

حواجز إضافية في حين أن الطبيعة المتقلبة للاقتصاد غير الرسمي في تركيا استمرت لفترة طويلة، إلا أن جانحة كورونا قد خلقت أمام الوصول إلى سوق العمل الرسمي لكل من اللاجئين والسكان المحليين، وزادت من زيادة الفجوة بين القوى العاملة الرسمية وغير الرسمية. بناء على ذلك الباحثون تنفيذ سياسات جديدة باستخدام نهج التنمية الاقتصادية لإكتشاف طرق لإعادة هيكلة أسواق العمل لمعالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى السمة غير المنظمة وتقليل العمالة غير الرسمية للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. كما يدعون إلى تحسين وصول اللاجئين إلى سبل العيش المستدامة ويسلطون الضوء على الدور المحتمل للمجتمعات الدولية في المساعدة على خلق الطلب على عمالة اللاجئين في تركيا. وبهذا يمكن أن يفيد المجتمع المضيف أيضاً ويمكن أن يخفف أيضاً من ردود الفعل السلبية المحتملة من الشعب التركي فيما يتعلق بدمج اللاجئين السوريين على المدى الطويل.

أدى التحويل التفاعلي لتركيا من الحماية المؤقتة المقدمة للسوريين بعد اندلاع الصراع السوري في عام 2011 إلى سياسة الباب المفتوح التي تم تنفيذها في عام 2012 في نهاية المطاف إلى وصول غير مسبوق للاجئين السوريين إلى تركيا لكن دون خطة محددة لكيفية توزيع الوافدين الجدد أو الأنظمة المطلوبة لتمكين اللاجئين من الوصول إلى سبل العيش. وفي عام 2016، تم وضع سياسة للسماح للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة بالعمل في الاقتصاد الرسمي المشروط بكفالة المشغل. حيث إن السوريين يدرك الباحثون ويسلطون الضوء إلى معروفين بسرعة اعتمادهم على أنفسهم وقدرتهم السريعة على الاندماج في النظام التركي. تقديم المساعدة الإنسانية إلى تقديم المساعدة التي تركز على التنمية بشكل أكبر. ويوصي الباحثون أيضاً الحاجة إلى التحول من بضرورة بإنشاء منطقة صناعية مؤهلة بالقرب من الحدود السورية مع إمكانية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وخلق فرص

عمل رسمية مستدامة للسوريين في مجال الزراعة. كما الباحثون يوصون ببناء على النتائج المنبثقة من التقرير الحالي بالتوصية لتخفيض الضرائب على العمالة من أجل تسهيل الانتقال إلى الوظائف الرسمية لجميع العمال بما فيهم اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف، وذلك بالطبع بدعم من المجتمع الدولي. وأخيراً، تتراوح التوصيات للحكومة التركية من السياسات التي يمكنها أن تساعد تطوير طريق المواطنة من خلال الاندماج المحلي. تستند هذه في سهولة تنقل العاملين السوريين ورواد الأعمال اللاجئين منهم إلى التوصيات إلى حقيقة أن احتمالية عودة اللاجئين إلى ديارهم السابقة في سوريا بعد نزوح دام عقداً من الزمن ضعيفة.

World Refugee & Migration Council

يقدم المجلس العالمي للاجئين والهجرة تفكيراً جريئاً
حول كيفية استجابة المجتمع الدولي للاجئين من خلال
التعاون وتقسيم المسؤولية.

www.wrmcouncil.org

[Twitter.com/wrmcouncil](https://twitter.com/wrmcouncil)
[Facebook.com/wrmcouncil](https://facebook.com/wrmcouncil)
info@wrmcouncil.org

WORLD
REFUGEE &
MIGRATION
COUNCIL

